منوعات

MEDIA

حفيد مانديلا

علّقت منصة التواصل الاجتماعي إكس حساب نوكسي زوليفليل مانديلا حفيد نيلسون مانديلا بعد تصريحاته الداعمة لأسطول الحرية الدولي، المقرر إبحاره من تركيا خلال أيام لكسر حصار قطاع غزة.
وكان مانديلا قد وصل إلى إسطنبول بداية الأسبوع لحضور المؤتمر الخامس لمنتدى القدس البرلماني الدولي، ولدعم الاستعدادات لأسطول الحرية الدولي في إسطنبول. وحضر مانديلا المؤتمر الصحافي لأسطول الحرية الدولي المتشكل من منظمات غير حكومية من 12 دولة الأسبوع الماضي.
وعبر عدة منشورات على منصة إكس أعرب مانديلا عن دعمه أسطول الحرية الدولي وكسر الحصار عن غزة. وتحالف أسطول الحرية الدولي، يضم عدداً كبيراً من منظمات المجتمع المدني الدولية والناشطين، بينها هيئة الإغاثة الإنسانية (IHH) التركية.
وفي تصريح سابق لـ«الأناضول» الخميس، أشار مانديلا إلى أهمية مبادرة «أسطول الحرية الدولي» الذي من المقرر أن ينقل مساعدات إنسانية إلى غزة انطلاقاً من تركيا. وذكر أن «أسطول الحرية» هو تحرك نحو تنفيذ قرار محكمة العدل الدولية الذي ينص على وجوب السماح للمساعدات الإنسانية بدخول غزة بحرية تامة.
وكانت دولة جنوب أفريقيا قد رفعت دعوى أمام محكمة العدل الدولية في 29 ديسمبر/ كانون الأول الماضي. تتهم فيها إسرائيل بارتكاب جرائم إبادة جماعية في حرب غزة وتطالب بوقف عاجل لحملتها العسكرية.
(الأناضول، رويترز)

عشاء مراسلي البيت الأبيض على وقع الاحتجاجات

جابت مسيرة مؤيدة للفلسطينيين ومطالبة بوقف لإطلاق النار، شوارع العاصمة الأميركية واشنطن، السبت، بالتزامن مع عشاء مراسلي البيت الأبيض السنوي

واشنطن ـ **محمد البديوي**

بينما كانت جمعية مراسلي البيت الأبيض تكرّم الصحافي الإسرائيلي باراك رافيد، الذي كان حتى وقت قريب جندياً احتياطياً في جيش الاحتلال الإسرائيلي ومحارباً قديماً في قسم الاستخبارات، بحضور الرئيس جو بايدن حفلَ عشاء مراسلي البيت الأبيض السنوي، كرّم المئات من المتظاهرين في الخارج أرواح شيرين أبو عاقلة، وأكثر من مائة صحافي فلسطيني قتلتهم إسرائيل منذ السابع من أكتوبر/ تشرين الأول الماضي. وحفل عشاء مراسلي البيت الأبيض هو تقليد سنوي تنظمه جمعية مراسلي البيت الأبيض النافذة، ويتخلله توزيع جوائز ومنح لطلاب يتخصصون في الصحافة. وشارك 2600 مدعو في الحدث العام الفائت. ويُنظَّم العشاء هذا العام على وقع اتساع رقعة الاحتجاجات المؤيدة للفلسطينيين في الجامعات الأميركية، مع انتشار لشرطة مكافحة الشغب وتوقيف المئات.
وشهدت العاصمة الأميركية مساء السبت حفل عشاء مراسلي البيت الأبيض في فندق واشنطن هيلتون، فيما طافت مسيرة شوارع العاصمة مندة بالتغطية الإعلامية المنحازة التي يقدمها الإعلام الأميركي للحرب في غزة، وتجاهل مقتل الصحافيين. ورفع المتظاهرون شعارات «في غزة الصحافيون يُقتلون، وفي الولايات المتحدة الصحافة تكذب»، و«الإعلام الأميركي صامت على قتل إسرائيل للصحافيين»، و«الصحافيون الذين قُتلوا في فيتنام 63 صحافياً في عشرين عاماً و67 صحافياً في الحرب العالمية الثانية في 7 أعوام، في حين قُتل 140 صحافياً في 5 أشهر في غزة».
وردّد المشاركون في التظاهرات شعارات «كل لحظة يكذب فيها الإعلام يموت طفل في غزة، وكل لحظة يكذب فيها الإعلام جار في رفح يموت»، كما هاجموا وسائل الإعلام الأميركية الكبرى مثل «سي أن أن و«فوكس» وغيرها، واستقبلوا الحضور بعبارات «عار عليكم.. عار عليكم»، و«أنتم تساهمون في الإبادة الجماعية في غزة، وفي قتل الأطفال والنساء». ورفع العلم الفلسطيني مرتين من غرف الفندق الذي شهد حفل العشاء، إحداهما بارتفاع أربعة طوابق، لكنه أزيل سريعاً في المرتين، كما طُرد أميركيون حجزوا غرفاً داخل الفندق بسبب حملهم لافتات ضد الإبادة الجماعية في غزة. وقالت مؤسّسة منظمة كود بينك، ميديا بنجامين، إنها تعرّضت للتعامل بفظاظة وللطرد من حفل عشاء مراسلي البيت الأبيض، لحملها لافتة «مائة صحافي قتلوا في غزة»، في يوم كان من المفترض أن يكون حول حرية التعبير، وأن شريكها تعرّض للاعتداء، ورغم ذلك غضّ الصحافيون الطرف «مثلما يفعلون مع الإبادة الجماعية في غزة». وفي رسالة مفتوحة، كتب عدد كبير من الصحافيين الفلسطينيين الذين يطالبون بمقاطعة هذا الحدث السنوي: «تتحملون مسؤولية خاصة عن قول الحقيقة للأقوياء ودعم النزاهة الصحافية. من غير المقبول التزام الصمت، إما بداعي الخوف، وإما لأسباب تتصل بالمهنة، في وقت يتواصل فيه اعتقال صحافيين وتعذيبهم وقتلهم في غزة، لمجرد أنهم يؤدون وظيفتهم».

> طالب عدد كبير من الصحافيين بمقاطعة العشاء هذا العام

من الاحتجاجات قبيل العشاء في واشنطن (كنت نيشيمورا/ Getty)

وكرّم المتظاهرون أمام مقر حفل عشاء مراسلي البيت الأبيض أرواح الصحافيين الفلسطينيين الذين استشهدوا في غزة بسبب الحرب الإسرائيلية، ونشروا عشرات الستارات الصحافية الملطخة بالدماء وعليها أسماء الصحافيين الذين قتلتهم إسرائيل في الحرب في غزة، كما قدّموا عرضاً تمثيلياً لمشاهد الاعتداء وتعذيب وقتل الصحافيين في القطاع.
أما على جانب آخر، فأبعدت الشرطة أحد الأشخاص الذين هاجموا المتظاهرين لفظياً، وطالبهم بـ«العودة إلى بلادهم والعودة إلى الضفة الغربية ورام الله وأفغانستان».
ووصف حفيد الجنرال السابق في الجيش الإسرائيلي ماتي بيليد، الكاتب الأميركي الإسرائيلي ميكو بيليد، عشاء مراسلي البيت الأبيض بأنه ذروة الفساد السياسي، حيث «يمكن للصحافي الحضور والتظاهر أن شيئاً ما لم يحدث، وتجاهل الإبادة الجماعية في غزة، واضطهاد الشعب الفلسطيني، وذلك رغم مقتل أكثر من مائة صحافي في غزة حتى الآن». وقال لـ«العربي الجديد»: «نحن هنا لنقول لا لمزيد من الإبادة الجماعية، ويجب أن تتغير الأمور، ونرى ذلك في جميع الأنحاء بالولايات المتحدة، ونرى المظاهرات في الجامعات، والتي تطالب بسحب الاستثمارات من الشركات التي تتعامل مع إسرائيل»، مؤكداً أن «كل هذا لن يتوقف حتى تصبح فلسطين حرة، وحتى يكون الفلسطينيون آمنين، والوصول إلى حل سياسي». وأشار بيليد إلى أن وسائل الإعلام الأميركية تستخدم الخداع والكذب عندما يتعلّق الأمر بتغطية القضية الفلسطينية، وأن الغالبية الساحقة من الأخبار تُقدَّم من خلال المنظور الذي يدعم الصهيونية والإبادة الجماعية.

قطع الاتصالات... سلاح ضد الغزيين

رام الله ـ **العربي الجديد**

سبّب العدوان الإسرائيلي على غزة انقطاعاً متكرراً للتيار الكهربائي وتدمير البنية التحتية لشبكات الاتصالات، ما أثر على المدنيين، خصوصاً المصابين منهم بأمراض مزمنة والنساء الحوامل والأطفال مع تجاوز عدد ضحايا العدوان الإسرائيلي إلى أكثر من 34 ألف شهيد وأكثر من 77 ألف جريح. وبحسب مركز صدى سوشال الفلسطيني، فإن ما زاد من معاناة المدنيين في قطاع غزة أن قوات الاحتلال الإسرائيلية دمرت منشآت الاتصالات السلكية واللاسلكية، إذ سبّب الاحتلال منذ بدء العدوان انقطاع الاتصالات والإنترنت ما يزيد عن 10 مرات على الأقل، بالإضافة إلى الأضرار التي لحقت بالبنية التحتية التي تدعم شبكات الاتصالات السلكية واللاسلكية.
ونشر «صدى سوشال» تقريراً تحدّث فيه عن أثر انقطاع الاتصالات في غزة على الفئات الأكثر هشاشة أي المرضى والحوامل والأطفال. وأشار المركز إلى أن المرضى يعجزون عن تلقي العلاجات والاستشارة الطبية في ظل العدوان والحصار الخانق الذي يفرضه الاحتلال الإسرائيلي وانقطاع الإنترنت. قال وجيه سليمان، وهو مريض مصاب بارتفاع ضغط الدم وحمى البحر الأبيض المتوسط في حديث مع «صدى سوشال»: «أواجه صعوبة قصوى في العثور على الأدوية وسط نقص حاد في القطاع بسبب العدوان الإسرائيلي المتواصل منذ أشهر». وتابع: «كنت على اتصال بطبيب لفحص حالتي فحصاً دورياً، ولكن لم أتمكن من التواصل به منذ بداية العدوان نتيجة لانقطاع خدمات الإنترنت والهاتف، حتى إنني لا أعرف مصيره ما إن كان على قد الحياة أم لا».
وتشهد مدينة رفح، التي تؤوي حالياً أكثر من نصف سكان القطاع جراء موجات النزوح الكبيرة إليها، ارتفاعاً ملحوظاً في معدلات الوفيات، ومن بينها مرضى الكلى والأمراض المزمنة. وبحسب توثيق لجنة الطوارئ الصحية في المدينة، تشهد من 30 إلى 40 حالة وفاة يومياً، في حين كان معدل الوفيات قبل الحرب خمس حالات يومياً.

> يؤثر قطع الاتصالات على الفئات الأكثر هشاشة في القطاع

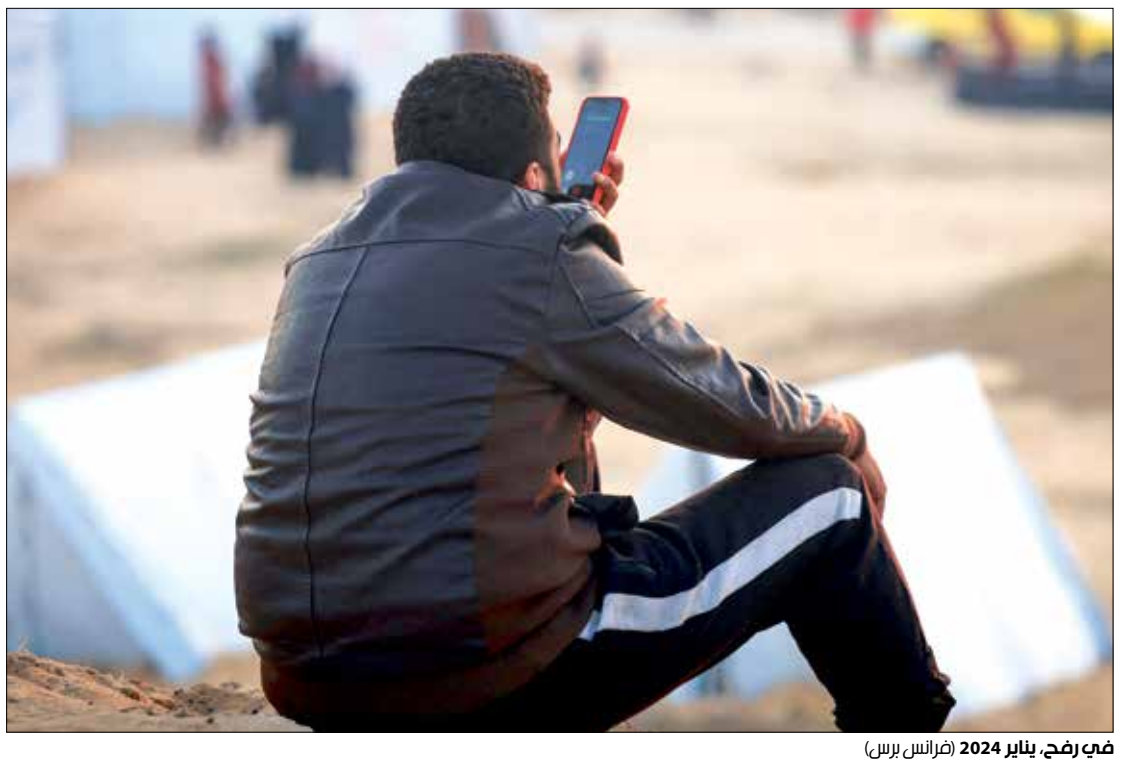
في رفح، يناير 2024 (فرانس برس)

وفي ظل انقطاع الاتصال بالإنترنت، يكافح الآباء في غزة لتلبية احتياجات أطفالهم بما في ذلك تأمين الحفاضات والحليب الصناعي لأن بعض هذه الاحتجاجات متوفرة فقط ضمن نقاط البيع التي يتم نشرها على وسائل التواصل الاجتماعي. وأعلنت وزارة الاقتصاد في غزة نقاط بيع بعض من احتياجات السكان ونشر أماكن التوزيع على منصات التواصل الاجتماعي. وبذلك يتعين على المواطنين فحص أماكن تلك النقاط حتى يتمكنوا من تلبية احتياجاتهم. ومع ذلك، يواجه المدنيون صعوبات في العثور على أماكن توفر حاجيّاتهم بسبب انقطاع الإنترنت.
وبعض الأشخاص الأكثر تضرراً هم الرضع والأطفال الصغار وآباؤهم، حيث يصعب العثور على نقاط توزيع الحفاضات وعلب حليب الأطفال.
قالت سحر الشاعر، وهي أم من غزة: «أعاني من أجل شراء حفاضات لأطفالي. أتمكن في بعض الأحيان من معرفة أماكن التوزيع من الجيران وذلك بسبب سوء الاتصالات والإنترنت وضعفهما». وأضافت «ضاع طفلي محمد البالغ من العمر ست سنوات المصاب بالتوحد، وبسبب ضعف الاتصالات، لم نتمكن من العثور عليه إلا بعد يومين من المناشدات». في ظل شبه استحالة الاتصال عبر شبكة الهاتف، لا يستطيع المدنيون في غزة الاتصال بأقاربهم وأحبائهم. قالت ريمان الآغا: «بعد شهرين، تلقينا خبر استشهاد عمتي التي قتلتها الاحتلال بعد أن حاصرها في مستشفى ناصر في خانيونس جنوب غزة». وأضافت أنهم فقدوا أيضاً الاتصال بأختها لمدة ثلاثة أشهر، وعلى حد تعبيرها، فإن «انقطاع الاتصال هو وجه آخر للحرب، حيث تكمن أكثر الأمور صعوبة في الاطمئنان على العائلة».

تظاهرة

نظم «تحالف الفن وليس الإبادة الجماعية»، احتجاجات في بينالي البندقية، اعتراضاً على مشاركة إسرائيل في التظاهرة، وإدانة لجرائم الاحتلال في قطاع غزة

بينالي البندقية
بيان احتجاجي ضدّ العالم

ريم ياسر

انطلقت الدورة الستون لبينالي البندقية، وهو الحدث الأكبر والأهم في المشهد الفني العالمي، وهي دورة استثنائية بلا شك، كونها تأتي وسط أجواء جيوسياسية ملتهبة للغاية، فنيران الحرب مشتعلة في أماكن عدة من العالم، والاستقطابات الدولية على أشدها، بين هذه الصراعات الدولية، يحتل عدوان الاحتلال الإسرائيلي على قطاع غزة مكانة خاصة. بينالي البندقية يعد مناسبة مهمة للتعبير عن الدعم الشعبي للفلسطينيين، ورفض سياسات الدول الاستعمارية، وهو ما عبر عنه فنانون وناشطون من أعضاء «تحالف الفن وليس الإبادة الجماعية»، في بيانهم الذي وُزّع يوم الافتتاح. انطلقت هذه التظاهرات يوم افتتاح الأجنحة الرسمية، إذ قاطع المتظاهرون الافتتاح الرسمي للبينالي بأصواتهم التي تحدثت عالياً مذكرة بالدعم الدولي للإبادة الجماعية التي يرتكبها الاحتلال الإسرائيلي بحق الشعب الفلسطيني في قطاع غزة. انطلقت مسيرة المتظاهرين من أمام الجناحين الأميركي والإسرائيلي المتجاورين، ثم شقت طريقها إلى الأجنحة الفرنسية والبريطانية والألمانية، أمام كل جناح من هذه الأجنحة، تحدث النشطاء باللغتين الإنكليزية والإيطالية عن العلاقات بين الدول الغربية والدولة الإسرائيلية، ودور الولايات المتحدة الأميركية والمانيا المباشر في تصدير الأسلحة إلى إسرائيل ودعمها غير المحدود لها. نادى المتظاهرون بوقف الإبادة الجماعية وإغلاق الجناح الإسرائيلي كاملاً، كما وُزّعت منشورات كُتب عليها «لا للموت في البندقية». لا لجناح الإبادة الجماعية». وأمام الجناح الأميركي المجاور للجناح الإسرائيلي، تسلق المتظاهرون الركائز الخارجية الضخمة المصنوعة من الخرسانة والألياف الزجاجية للفنان جيفري جيبسون، ملوّحين بالكوفية والعلم الفلسطيني. نظم الاحتجاجات «تحالف الفن وليس الإبادة الجماعية»، أو ما يعرف اختصاراً بـANGA، وهو تحالف مكون من مجموعة من الفنانين والقيمين والناشطين من مختلف الجنسيات. هذا التحالف هو من أصدر في فبراير/شباط الماضي العريضة التي دعت بينالي البندقية إلى استبعاد إسرائيل من المُشاركة في دورة هذا العام، والتي جمعت نحو 25 ألف توقيع لفنانين وقيمين من مختلف أنحاء العالم. لم تستبعد إدارة البينالي إسرائيل من المشاركة في هذه الدورة، غير أن فريق العمل المسؤول عن الجناح الإسرائيلي قرر إغلاق الجناح حتى يتم وقف إطلاق النار و«تحرير الرهائن»، وهو سلوك وصفه بعضهم بالدعائي والانتهازي، فالقائمون على الجناح لم يشجبوا الحرب ولم يعترفوا بحق الفلسطينيين في التحرر، بل يتبنون الأسباب والمبررات نفسها التي يُعلنها النظام الإسرائيلي لهذه الجريمة.

نادى المتظاهرون بوقف الإبادة الجماعية وإغلاق الجناح الإسرائيلي

في بيانه، وصف تحالف الفن وليس الإبادة الجماعية الإجراء الذي اتخذه القائمون على الجناح الإسرائيلي بأنه سلوك انتهازي، يهدف إلى الحصول على أقصى قدر من التغطية الصحافية. يقول البيان إن القائمين على الجناح الإسرائيلي أعلنوا إغلاق الجناح، لكنهم تركوا أعمال الفيديو معروضة أمام الجمهور ويمكن رؤيتها من خلال الزجاج. يتضمن عمل الفنانة الإسرائيلية التي تمثل الجناح الإسرائيلي، تركيباً مكوناً من شاشات فيديو حول المعاناة التي تكابدها النساء بسبب الإجهاض. ورداً على هذه الأفكار التي تطرحها الفنانة الإسرائيلية في عملها، يذكر بيان التحالف بالمخاطر التي تتعرض لها النساء في فلسطين، والجرائم الوحشية التي يتعرض لها الأطفال في قطاع غزة، خصوصاً أن هاتين الشريحتين تمثلان 70% من ضحايا عدوان الاحتلال الإسرائيلي على القطاع. نظم أعضاء التحالف عدداً من الأنشطة الأخرى، كما شاركوا في الفعاليات المصاحبة لمعرض الفنانين الفلسطينيين. بالقرب من مقر معرض الفنانين الفلسطينيين، وزع عدد من النشطاء والفنانين بيان التحالف الذي يحمل عنوان «ما هو مستقبل الفن؟». بيان ضد حالة العالم»، يدعو البيان إلى التخلص من رواسب الاستعمار واستعادة الفن أداةً مهمةً للمقاومة. يذكر البيان أن فلسطين ليس لها جناح في هذا الحدث لأن إيطاليا لا تعترف بها دولة ذات سيادة. كما وُزّع أيضاً بيان لتحالف العاملين في المتاحف ينبذ بالحرب والرقابة على الآراء ووجهات النظر المتعلقة بالعدوان على قطاع غزة. يُذكر أن معرض فلسطين المشارك في بينالي البندقية ينظم ضمن العروض الجانبية، ويشرف عليه مجموعة «فنانون وحلفاء الخليل»، وهو واحد من بين 30 حدثاً جانبياً يعتمدها البينالي في دورته الحالية.

إلى جانب هذه الأنشطة التي نظمها التحالف، كان هناك أيضاً العديد من الفعاليات الأخرى المساندة للشعب الفلسطيني، ومن بينها فعالية أطلق عليها «قارب الحرية»، شملت هذه الفعالية سلسلة من حلقات النقاش والندوات تحت عنوان «قراءات من أجل فلسطين»، وجميعها تجري على متن قارب يرسو قبالة المنطقة التي تضم الأجنحة الرسمية في البينالي. شملت الأحداث والفعاليات الداعمة لفلسطين أيضاً عدداً من المعارض التي نظمت بحريّة في الفضاء العام، ومن بينها معرض لرسوم الغرافيتي في فلسطين.

يذكر أن البيان الذي صدر قبل نحو شهرين، وقعت عليه شخصيّات بارزة في عالم الفنّ، وعارضون سابقون وحاليّون في البينالي، وقيّمون وعاملون ثقافيون، مثل الفنّانتَيْن البريطانيّتَين كارولينا كايسيدو وريحانة زمان، والأميركيّتَيْن نان غولدين ومايكل راكوويتز، والكندية سين واي كين، والفنّانة البريطانية الفلسطينية روزالين نشاشيبي، التي قدّمت فيلمها «كهرباء غزّة» (2015)، بالإضافة إلى شخصيات عامة وثقافية من بينها: المفكّر البريطاني من أصل باكستاني طارق علي، والاقتصادي اليوناني يانيس فاروفاكيس.

من احتجاج قبيل افتتاح بينالي البندقية، 17 إبريل 2024 (ستيفانو مانزولا / Getty)

إنسانية زائفة

المفارقة في عمل «الضفّة» الإسرائيلية المُشاركة في بينالي البندقية، وكثير من الأعمال الفنية التي يشارك بها فنانون إسرائيليون في تظاهرات متنوعة، أنها تتعمّد إظهار جانب إنساني زائف، يتناقض كلياً مع ممارسات دولة الاحتلال العنصرية، التي لا تنظر إلى الفلسطينيين على أنهم بشر، بل هم مجرّد جماعات فاقدة للإنسانية، ليُسحب من نسائها معنى الأمومة، ويقتصر هذا المفهوم فقط على النساء المفجعات في دولة الاحتلال.

إضاءة

أشباح أو. جيه. سيمبسون

ربما غفوة ترامب في المحاكمة هي العلامة الأكثر دلالة على نظام العدالة الأميركي (الزور ويدال / Getty)

عمّار فراس

استقبل الإعلامي بيرس مورغن في برنامجه الشهير، بعد رحيل أو. جيه. سيمبسون (10 إبريل/ نيسان 2024)، المحامي الآن ديرشويتز الذي كان من فريق الدفاع عن سيمبسون عام 1994 وواحداً من المحتفلين ببراءته حينها. في اللقاء، لم يجب المحامي شديد الدعم لإسرائيل، عن سؤال «هل قتل أو. جيه. زوجته؟»، وأكد أنه محام لن يبوح بأسرار موكله حتى لو مات الأخير. الأفق في رد ديرشوتيز، هو وصفه للقضية بأنها عرّفت «العالم» إلى النظام القضائي الأميركي، وكانت فرصة كي يشاهد الجمهور آلية عمل هذا النظام، وربما كان فرصة لتطويره، بالتأكيد اختزل هذا «النظام» حينها، بعبارة «إن لم يتسع القفاز فلا بد من البراءة». أطياف أو. جيه. الذي «نجا» من عقوبة قتل زوجته جنائياً وأدين مدنياً، تعود اليوم، مع إعلان إسقاط إدانة هارفي وينستاين بالاغتصاب، لأن المحكمة لم تعتمد فقط على أقوال الشهود، بل اعتمدت على ما قيل حول وينستاين، ما جعل الدفاع عنه يطلب إبطال الحكم، وهذا ما حصل. مرة أخرى، نحن أمام «خطأ تقني في المحاكمة»، الأمر ذاته الذي حصل مع أو. جيه. منذ نحو 30 عاماً. الواضح إذاً، أنّ النظام القضائي ما زال في الولايات المتحدة الأميركية يتأثر بـ«الاستعراض» وما يحصل خارج المحكمة، ما يعني أن المشكلة الأساسية في هذا النظام لم تحل. الأمر ذاته قد يحصل مع محاكمة ترامب، تلك التي لم تبتّ للعلن، ولا يصل إلينا منها سوى رسوم الكاريكاتير، وتعليقات الصحافيين هناك، كقولهم إن ترامب كان نائماً، أو إنه أدّى حركات بذيئة، وغيرها من الأمور، لكن اللافت في القضايا الثلاث، أن الضحية دائماً امرأة، ضحية لا تؤخذ على محمل الجد في الاتهامات، بل يعمل النظام القضائي على تبرئة المتهم بسبب «أخطاء تقنيّة». يتضح لنا أن النظام القضائي غير مصمم للتعامل مع «عدالة الرأي العام» ومع «شهادات الناجيات». والبراءة ولو كانت مؤجلة يمكن تحقيقها، ولا نقصد هنا أن وينستاين سيغادر السجن، كونه محكوماً في لوس أنجليس، ولا أن ترامب قد يكون بريئاً، نظام الدليل والإدانة والاتهام إشكالي، وضحيته دوماً، النساء. إن أردنا النظر إلى العدالة في ما يخص الانتصار للرجال، نرى أن الزمن هو من يكفل براءتهم. كما أو. جيه.، فإن وينستين أيضاً سقط عنه الادعاء. نحن أمام نوع من السخرية الدفينة، كأن العدالة لا يمكن لها أن تتحقق للنساء، وهذا ما قالته أشلي جاد، إحدى المدعيات على وينستاين حين قالت: «نحن لا نزال نُعيش حقيقتنا»، ما يعني أن هناك حقيقة الضحايا، تلك الذاتية، التي لا لَبس فيها كونها جسدية، وقائمة على نسق يرتكبه المجرم، وهناك حقيقة العدالة، المتغيرة غير الثابتة عبر الزمن، خصوصاً في القضايا من هذا النوع.

نعلم أن ما يحصل اختبار للنظام القضائي الأميركي، والحفاظ على مفهوم المحاكمة العادلة، الاختبار الذي لطالما فشل فيه القضاء في الولايات المتحدة، والواضح أيضاً أن مفهوم العدالة الشعبية والصحافية لا ينجح أمام القضاء، لكنه يهدد عملية الإدانة وجمع الأدلة والشهادات. وهنا بالضبط تظهر أشباح أو. جيه، سيمبسون، وهي الرهان على النظام القضائي نفسه و«اللعب» و«التلاعب» به من أجل البراءة، ذاك النظام العصي أمام الفضيحة وأمام الجرائم التي يذهب ضحيته نساء، لا يمتلكن في هذه الحالة سوى كلمتهن، والتعاضد بينهم من أجل عدالة تمسهن جميعاً، ليس الضحايا فحسب. ربما غفوة ترامب في المحاكمة هي العلامة الأكثر مجازاً ودلالة على نظام العدالة الأميركي. لا داعي للانتباه إلى ما يحصل، كون «عيوب» النظام القضائي لا بد أن تقف إلى جنب الرئيس السابق، وربما المستقبلي، خصوصاً أن القضايا ضد «النساء» مصير المتهمين بها البراءة، ولو كانت مؤجلة.

النظام القضائي غير مصمم للتعامل مع «عدالة الرأي العام»

مبادرة

«مسار غزة»... فلسطينيون يقتفون آثار التاريخ والعدوان

رام الله ـ **بديعة زيدان**

بدأ فريق مكوّن من خمسة أعضاء في جمعية المتحدين الثقافية الاجتماعية، في شهر أغسطس/آب الماضي، مشروع مسار غزة السياحي الثقافي، بالشراكة مع اللجنة الوطنية الفلسطينية للتربية والثقافة والعلوم، وبتمويل من منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (يونسكو)، بهدف استنهاض الحالة الثقافية داخل غزة، عبر تعزيز دور الشباب في الحفاظ على الموروث الثقافي في القطاع، بدءاً من مدينة غزة نفسها، وهو ما كان، وفق ما يقول حاتم أبو طه منسق المشروع لـ«العربي الجديد». بلفت أبو طه إلى أن المشروع يقوم على فكرة تنظيم مسارات إلى المواقع الأثرية والمباني التاريخية التي تعج بها غزة المدينة والقطاع، بهدف تعريف طالبات وطلاب الجامعات، وقتذاك، بهذه المواقع، لتأطير الحالة الأثارية والتاريخية في غزة بمجهود شبابي، «قناعتنا بأن ثمة نوعاً من الإهمال الرسمي لها». ما قبل العدوان، انتظمت في إطار المشروع العديد من المسارات في مدينة غزة، كحي الدرج الذي يعج بالمواقع الأثرية والتاريخية، ويعتبر محور البلدة القديمة في غزة، وشارع القيسارية وسوقه التاريخي الشهير الذي يعود إلى العهد المملوكي، وشيّد قبل أكثر من 500 عام.

ومن المباني الأثرية والتاريخية التي تم تنظيم مسارات إليها: قصر الباشا، وكان بمثابة متحف لمدينة غزة يحوي العديد من القطع الأثرية النادرة، وكذلك المقبرة الإنكليزية، والجامع العمري الذي يقارب عمره القرن، وحارة الذهب أو سوق الذهب المجاور له. وكان الأخير، حتى الحرب، ومنذ مئات السنوات، موقعاً لصياغة الذهب وبيعه، إضافة إلى منازل تاريخية لعائلات تعود لمئات السنوات، كبيت السقا. يشير طه إلى أن أكثر من 250 متطوعة ومتطوعاً كانوا يشاركون في المشروع، رفقته ومن معه من الفريق الإداري للجمعية، مشيراً إلى أن بعضهم استشهد، وبعضهم مجهول المصير، والغالبية العظمى منهم نزحوا إلى رفح، لافتاً إلى أنه ورغم تشتّت الفريق، إلا أنه أطلق مرحلة جديدة ما بعد الحرب، بعد أن أعادوا لملمة أنفسهم من داخل مخيّمات نزوحهم في رفح.

يقول طه إن ما دفعهم لإطلاق مسار غزة الثقافي السياحي من جديد، هو ذلك التحدي الذي خلّفه الاحتلال داخلهم، بتدميره المتعمّد لكل المواقع الأثرية التي نظّموا المسارات إليها في غزة المدينة، وغيرها من المواقع في شمال القطاع ووسطه، مؤكداً أن طائرات الاحتلال ودباباته ومسيّراته وسفنه البحرية لم تنفذ حرب إبادة بحق الشعب الفلسطيني فحسب، بل أبادت كافة مواقعه الأثرية والتاريخية، فالاحتلال يعمد إلى محو أي دلائل حضارية لغزة المدينة والقطاع، وينزع ثوبها الأثري والتاريخي عنها. يشير طه إلى أن المرحلة الجديدة التي انطلقت من خيام مدينة رفح، يشرف عليها من تبقى على قيد الحياة أو تمكن من النزوح إلى الجنوب من فريق الجمعية، إضافة إلى سبعين متطوعة ومتطوعاً، وبدأت بالتعريف بالمواقع والمباني والمنازل والحارات والأحياء التي تم تدميرها في مدينة غزة والشمال، و«كنا فيها قبل أقل من شهرين على اندلاع الحرب».

ومع اتساع المستهدفين إلى فئات أصغر سناً ممن هم في غالبيتهم العظمى من المقيمين داخل الخيام في رفح، وقدموا من شمال ووسط وجنوب قطاع غزة، نظمت ورش تدريبية ذات بعد تاريخي وفني، عُرضت فيها صور وفيديوهات للمواقع التي أبيدت، فيما يعمل البافعون على رسمها. أما المسارات التي تنتظم في إطار المشروع، فهي بالأساس إلى موقع تل زعرب، المعروف بتل رفح، وقصف أكثر من مرة، وتضررت أجزاء كبيرة منه، يتم العمل من خلال فريق «مسار غزة» على ترميمه بالقدر المستطاع، وبالتنسيق مع العائلات كنعانية، وفرعونية، ورومانية، وبيزنطية، وإسلامية، وهو في أقصى جنوب القطاع على الحدود مع جمهورية مصر العربية، وكان موقعاً عسكرياً، وبمثابة بوابة فلسطين الجنوبية.

يواصل المتطوعون في المبادرة بنشاطهم في ظل عدوان الاحتلال

انطلقت المرحلة الجديدة من خيام مدينة رفح (مسار غزة)

متابعة

المتاحف الفرنسية تبحث في أصول قطع أثرية أفريقية منهوبة

تبحث المتاحف الفرنسية في أصول حوالى 90 ألف قطعة أفريقية في أرشيفاتها، بهدف إرجاع ما نُهب منها إبّان حقبة الاستعمار

في ظل احتواء المتاحف الفرنسية على عشرات الآلاف من الأعمال الفنية الأفريقية، يواجه أمناؤها مهمة صعبة لمحاولة تحديد القطع التي نُهبت خلال الحكم الاستعماري في القرنين التاسع عشر والعشرين، وينبغي إعادتها إلى بلدها الأصلي. خلال زيارة إلى بوركينا فاسو عام 2017، تعهد الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون إعادة «التراث الأفريقي إلى أفريقيا»، في غضون خمس سنوات، ما دفع القوى الاستعمارية السابقة الأخرى، بينها بلجيكا والمانيا، إلى إطلاق مبادرات مماثلة. وسنة 2021، أعادت فرنسا 26 من الكنوز الملكية التي نهبها جنودها من بنين خلال الحكم الاستعماري.

لكنّ الجهود قد تعثرت، وأجّلت الحكومة في مارس/آذار إلى أجل غير مسمى مشروع قانون يتيح إعادة القطع الأفريقية وغيرها من المتحف الثقافية، بعد معارضة اليمين في مجلس الشيوخ. وتبحث المتاحف الفرنسية في أصول حوالي 90 ألف قطعة أفريقية في أرشيفاتها. ومعظم هذه القطع (79 ألفاً) موجود في متحف كيه برانلي في باريس المخصص لفن السكان الأصليين في أفريقيا وآسيا وأوقيانيا وأميركا. وأشارت إميلي سالابيري، رئيسة متحف أنغوليم الذي يضم نحو خمسة آلاف قطعة أثرية أفريقية، إلى أن المهمة «ضخمة وتثير الحماسة»، وقالت: «لقد تغيرت جذرياً طريقة فهمنا لمجموعاتنا».

بات تحديد مصدر القطعة الأثرية أمراً أساسياً ضمن عمل المتحف، لكنّ تعقب المعلومات الضرورية مسألة صعبة وتستغرق وقتاً طويلاً. بدأ متحف الجيش الفرنسي عمليات الجرد سنة 2012، لكنه لم يتمكن إلا من دراسة نحو ربع القطع الأفريقية البالغ عددها 2248 قطعة. وفي حين أشار إلى وجود «فرضية منطقية» مفادها أن عدداً كبيراً من القطع يمثل غنائم حرب، يسعى جاهداً للتوصل إلى استنتاجات نهائية. وأوضح ناطق باسم المتحف أن «الصعوبة الرئيسية تكمن في النقص النسبي في المصادر». وقالت إميلي جيرو، رئيسة «إكوم فرنسا» التي تشرف على 600 متحف: إنه عمل استقصائي فعلي يتطلب التحقق من الأدلة وإيجاد مصادر قد تكون مشتتة، في الخارج أحياناً، أو قد لا تكون موجودة من الأساس». ومن المرجو أن تصبح المهمة أسهل عندما يمسي هذا النوع من الأبحاث شائعاً. وقدمت جامعة باري-نانتير دورة تدريبية مخصصة لموضوع أصول القطع الأثرية في العام 2022، وحذت حذوها مدرسة اللوفر في قلب المتحف الشهير سنة 2023. وأطلقت ألمانيا وفرنسا في يناير/كانون الثاني صندوقاً لثلاث سنوات بقيمة 2.1 مليون يورو (2.2 مليون دولار) مخصصاً للأبحاث المتجودة على موضوع مصدر الآثار. وقالت كاتيا كوكاوكا، كبيرة أمناء متحف أكيتيت: «علينا أن نكون شفّافين في كل التفاصيل، كاوجه القصور في كتالوغاتنا وتاريخنا وتصنيفاتنا»، وأضافة هذه المهمة بأنها «ضرورة أخلاقية». ولتخفيف عبء التكلفة، يقوم متحف أكيتيت الذي يضم 2500 قطعة أثرية أفريقية، بتجميع الموارد مع جهات أخرى، بينها المتاحف في غابون وكاميرون. ولكن من دون القانون المقترح، تبقى المعايير التي تحدد متى يجب إعادة القطعة إلى أفريقيا، ملتبسة. وقالت سالابيري من متحف أنغوليم: «إذا تم الحصول على القطع بطريقة غير قانونية، فيكون ذلك كافياً، لكنّ الافتقار إلى سجلات تاريخية واضحة سيواصل إحباط جهود إعادة الآثار».

معظم هذه القطع موجود في متحف كيه برانلي الباريسي (فرانس برس)

(فرانس برس)